موقف حركات الاحتجاج الاجتماعي والمجتمع المدني في العالم العربي من الدولة المدنية

د. شيماء ماجد*

ملخص

هدفت ثورات الربيع العربي إلى إحداث تغييرات في النظم الحاكمة، من خلال المطالبة بالحقوق السياسية، والحريات العامة، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، ولكنها فشلت في إرساء قواعد الدولة المدنية؛ لأسباب هيكلية وجيوسياسية ارتبطت بنشأة الدولة في الوطن العربي منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. فعلى الرغم من أن الدساتير الوطنية في الدول العربية تنص علي كفالة الحقوق السياسية والحريات العامة لجميع المواطنين؛ إلا أن ذلك لم يمنع النظم الحاكمة من ممارسة العديد من القيود، التي خرقت حق المواطنين في ممارسة حقوقهم الدستورية من خلال إصدار الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية التي أعطت للحكام الحق التعسفي في مصادرة الحريات والحقوق بل وانتهاك آدمية وكرامة كل من يُشتبه في معارضته لنظام الحكم تحت مسمى الأمن القومي وسيادة الدولة. وإذا ألقينا النظر على الأدبيات المتعلقة بالدولة القومية في الوطن العربي، سنجد أنها تركز علي خصوصية الدولة من الناحية المؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، في إدارة العلاقات بين المؤسسات الحاكمة من ناحية، والنظام الحاكم والمواطنين من ناحية أخرى، في ما يمكن إرجاعه للإرث الاستعماري، والتدخلات السياسية والاقتصادية من قبل القوى الكبرى، التي تحول دون إقامة دولة تسعى فيها نخبة منتخبة إلى التحول الديمقراطي، وحماية الحقوق والحريات في الممارسات السياسية تجاه المواطنين. ومن هنا، تأتي أهمية دراسة السبب وراء عدم تحقق مطالب كل من حركات الاحتجاج الاجتماعي، والمجتمع المدني، في إقامة دولة مدنية في العالم العربي إبان ثورات الربيع العربي منذ 2010.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، الدولة المدنية، الدول العربية، النظم الاستبدادية، الاقتصاد السياسي.

* محاضرة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

أُنجزت هذه المقالة في آب/أغسطس 2025.

قائمة المحتويات

المقدمة..... 61

القسم الأول: نشأة الدولة القومية في الوطن العربي وآثارها على تقويض الدولة المدنية 63

القسم الثاني: تقويض النظم الاستبدادية لنشأة مجتمع مدني وحركات احتجاج اجتماعية– سياسية..... 66

القسم الثالث: تصورات حركات الاحتجاج الاجتماعي والمجتمع المدني عن الدولة المدنية أثناء ثورات الربيع العربي..... 69

الخاتمة..... 77

قائمة المراجع..... 78

المقدمة

عندما اندلع الربيع العربي في كانون الأول/ديسمبر 2010، ندر وجود أي تطبيق عملي لمفهوم الدولة المدنية في العالم العربي. فعلى الرغم من أن كل الدساتير العربية تنص على كفالة الدولة لحق المواطن في ممارسة الحقوق السياسية، والحريات العامة في ما يتعلق بالانتخاب، والمشاركة في المجال العام بشكل مستقل عن سلطة الدولة، إلا أن الواقع كشف عن وجود فجوة كبيرة بين الممارسة والدساتير. فمفهوم الدولة المدنية كان غريبًا في الممارسة السياسية للدول العربية منذ نشأتها في بدايات القرن العشرين؛ نتيجة لأسباب هيكلية وجيوسياسية مرتبطة بنشأة الدول العربية. إذا تحدثنا عن الدولة المدنية، سنجد أنها تتميز بحكم نخبة سياسية استقلالًا عن أية خلفية عسكرية أو دينية، تصل للسلطة من خلال انتخابات تعددية حرة ونزيهة، من أجل التعبير عن مطالب الشعب وتلبية احتياجاته من خلال مؤسسات الدولة. ولكن إذا نظرنا إلى العالم العربي، سنجد أن الدول العربية لم تكن دول مدنية لأسباب متعددة. هناك العديد من الكتابات الأكاديمية التي تناولت خصوصية الدولة القومية في المنطقة العربية، من حيث النشأة والتكوين الفكري والمؤسسي والنخبوي لها، والاقتصاد السياسي الذي يتتبع نشأة الدولة كإطار مؤسسي ومعرفي للحكم منذ الاستقلال حتى الآن.[1] هذه الكتابات متأثرة بالماركسية الجديدة في تحليلاتها من خلال التركيز على اعمال النظام الدولي لمبدأ تقسيم العمل بين دول العالم مما أدى الى انقسام دول العالم الى جزئين: دول مركزية متمثلة في الدول الغربية المتقدمة، ودول الجنوب النامية التي تسيطر عليها الأولى من أجل ضمان تبعيتها السياسية والاقتصادية والفكرية.

فالأسباب الهيكلية مرتبطة بنشأة الدولة القومية في العالم العربي، اتساقًا مع حتمية تاريخية فرضت ذاتها على المنطقة أثناء الاحتلال الأوروبي وبعد الاستقلال، في إطار من التبعية للنمط المنهجي الغربي في الحداثة والتطور.[2] فقبيل الاستقلال، جاءت النخب العربية الحاكمة من خلفية عسكرية أو استمدت شرعية حكمها من نظام تقليدي–ديني، وبالتالي لم تكن هذه النخب مدنية أو معبرة عن الشعب، ولكنها كانت تستند إلى القوة والإخضاع من خلال القمع، المدعوم من قبل القوى الاستعمارية القديمة، والولايات المتحدة وتابعيها/حلفائها في المنطقة مثل إسرائيل ودول الخليج العربي. ومن ناحية أخرى، هناك سبب جيوسياسي مرتبط بإحكام القوى الغربية للتبعية الاقتصادية والسياسية للدول العربية من خلال الدعم المادي والعسكري لنخبها الحاكمة، مقابل اتباع سياسات مهادنة مع الغرب لا تتحدى هيمنته في المنطقة العربية.

وهناك مدرسة أخرى تتناول خصوصية الدولة القومية في المنطقة العربية، من خلال التركيز على المؤسسية التاريخية واتباع منظور تاريخي في تحليل تطور نظم الحكم، وطرق تطويع مؤسسات الدولة من قبل النخب السياسية المتعاقبة،

1 Raymond Hinnebusch, "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East," *Middle East Critique* 19, no. 3 (2010): 201–216.

2 Ali Dessouki, "The New Arab Political Order: Implications for the 1980s," in *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order*, ed. Mark Kerr and Shafeeq Ghabra Yassin (Cairo: The American University in Cairo Press, 1982), 319–347; Hinnebusch, "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East."

وفقًا للمعطيات الدولية والإقليمية والدولية التي تشكل مصالح هذه النخبة، وتوجهاتها الأيديولوجية، ورؤيتها للعالم.[3] أكدت هذه المدرسة على أن الدول العربية لم تعرف نظام الدولة المدنية، لأن الدولة كإطار مرجعي للحكم تم فرضها كمعطى تاريخي حتمي، يحدد قواعد المؤسسات الحاكمة داخلها وعلاقتها بالمواطنين، وذلك من خلال تطويعها للظرف الزماني والمكاني للدول العربية، دون أن يكون نتاج تحولاتها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، أو أن يعبرعن ثقافتها واحتياجاتها.

أشار أبرز المساهمين في الكتابات التابعة للمدرستين إلى فشل الدولة القومية في العالم العربي، وبالتالي إلى غياب مضمون الدولة المدنية في الممارسة السياسية، من خلال الإشارة إلى الدولة القومية في العالم العربي كنتاج تحالفات واتفاقات بين الدول الاستعمارية والنظم الحاكمة، مما رسخ للممارسات الاستبدادية وأدى إلى التماهي بين مفهومي الدولة والنظام السياسي في سياق المنطقة العربية.[4] وبالتالي، نجد أن البعد المدني للدولة لا يعبر عن واقع النظم العربية، التي تنقسم فيها النخبة إلى نخبة عسكرية رسخت حكمها من خلال شرعية ثورية، أو أخرى جاءت من نسيج اجتماعي– ثقافي تقليدي يقوم علي شرعية دينية. فعندما نتحدث عن مصر وسوريا والعراق وليبيا وتونس، نجد أن النخب الحاكمة بعد الاستقلال كانت نخب عسكرية قد بنت شرعيتها على سردية مكافحة الاستعمار، ورسخت حكمها من خلال الارتكاز إلى القوة العسكرية والدعوة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق المطالب الشعبية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والكفاءة الإدارية والتصنيع. وعندما جاءت هذه النخب الى الحكم، قامت بالعديد من التعديلات الدستورية التي كفلت سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية، وعملت على إخضاع الجيش والموارد لتحقيق مصالحها. وبالتالي، نجد أن غياب الفصل بين السلطات من الناحية الدستورية والعملية أعاق ظهور دولة مدنية لها حكومة منتخبة ليست من خلفية عسكرية أو دينية، وتخضع للمساءلة الشعبية.

مما سبق، نجد أن التدخل الخارجي للقوى الاستعمارية السابقة والولايات المتحدة الأمريكية وتابعيها في المنطقة أدى الى صعوبة ترسيخ الدولة المدنية، وذلك لأن هذه القوى عملت على مساندة النخب الحاكمة وإمدادها بالدعم المادي والعسكري من أجل الاستمرار في الحكم، ولو في إطار استبدادي قمعي، شريطة أن لا تقوم باتباع سياسات مناوئة ومتحدية لهيمنة هذه القوى في المنطقة.[5] ونفهم من ذلك أن هناك تفاهمًا أو اتفاقًا ضمنيًا بين النخب الحاكمة في الوطن العربي والقوى الاستعمارية هو المؤسس للدولة والنظام الحاكم في العالم العربي، والذي يحول دون التحول الديمقراطي ونشأة دولة مدنية تقوم على التعددية الحزبية في الحياة السياسية، وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع مواطنيها على اختلافاتهم. وهكذا يكون التدخل الخارجي هامًا جدًا عند دراسة الدولة المدنية في العالم العربي وموقف كل من المجتمع المدني وحركات الاحتجاج الاجتماعي منها أثناء ثورات الربيع العربي، لأنه على الرغم من قيام الأخيرة من أجل التحول الديمقراطي،

3 Ali Dessouki, "Managing Ambivalence: Egypt's Changing Regional Environment," in *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role*, ed. Phebe Marr (Honolulu: University Press of the Pacific, 1999), 193–201; Dessouki, "The New Arab Political Order."

4 Raymond Hinnebusch, "The Middle East in the World Hierarchy: Imperialism and Resistance," *Journal of International Relations and Development* 14 (2011): 213–246.

5 Hinnebusch, "The Middle East in the World Hierarchy."

إلا أنها لم تحقق مساعيها بسبب هذه التدخلات السياسية والاقتصادية والعسكرية من الخارج. وبالتالي، نجد أن مواقف كل من المجتمع المدني وحركات الاحتجاج هي مجرد تصورات فكرية ورؤى نظرية عن إطار معرفي وقانوني لدولة ذات مؤسسات تعمل على تمثيل المواطنين دون تمييز، من خلال سلطات تنفيذية وتشريعية منتخبة، ولا تتدخل في عمل السلطة القضائية وتخضع للرقابة الشعبية. فأي تغيير سياسي في النخبة الحاكمة من خلال انتخابات عامة حرة ونزيهة هو بصدد حل للاتفاق الضمني المنشئ لشرعية هذه النظم الحاكمة في المنطقة العربية، وينهي نفوذ وهيمنة القوى الاستعمارية والولايات المتحدة الأمريكية.

ستقوم هذه الدراسة بالاشتباك مع أسباب غياب الدولة المدنية من خلال إلقاء الضوء علي خصوصية الدولة القومية في الوطن العربي، من حيث التكوين الهيكلي والجيوسياسي لهذه الدول، وآثاره على اخضاع النظم الحاكمة لتأثير القوى الخارجية، وإفشال ثورات الربيع العربي، وتقويض حركات الاحتجاج الاجتماعي والمجتمع المدني في ترسيخ قيم الدولة المدنية في العالم العربي، لا سيما في الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي.

القسم الأول: نشأة الدولة القومية في الوطن العربي وآثارها على تقويض الدولة المدنية

على الرغم من ازدهار المجتمع المدني ودوره في تقديم الدعم والخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين منذ قرون سابقة على نشأة الدولة القومية في العالم العربي، إلا أن النخب الحاكمة التي أتت للحكم بعد الاستقلال حالت دون قيام مجتمع مدني مستقل يعمل على تقديم الدعم الذي يحتاجه المواطنون وتمهيد الطريق لمشاركتهم في المجال العام. وكذلك بالنسبة لحركات الاحتجاج الاجتماعي، التي تم إخماد دورها وآثارها على حشد وتوعية الرأي العام بالحقوق والحريات، حتى أصبح ظهورها مرهونًا باللحظة التاريخية المرتبطة بالفرص الهيكلية التي تتيحها لها النظم الاستبدادية، دون أن يكون هناك مظلة قانونية تضمن حمايتهم من البطش والتنكيل.[6] ولكن، لكي نفهم سبب غياب الدور الفعّال للمجتمع المدني وحركات الاحتجاج الاجتماعي، يجب التطرق إلى العوامل التي أدت لهشاشة الدولة القومية وترسيخ النظم الاستبدادية، مما استتبعه عدم إمكانية تبلور دولة مدنية في العالم العربي. فإذا نظرنا إلى منطقة الشرق الأوسط، سنجد أنها تحولت من مجال إقليمي مفتوح – متعدد الإثنيات والديانات والعرقيات المتداخلة جغرافيًا وثقافيًا واجتماعيًا تحت مظلة نُظم حكم محلية تحظى بشيء من الاستقلالية عن المركز– إلى كيانات ذات نفوذ سياسي واقتصادي مستقل، تحول الحدود السياسية دون تكاملها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، مما أدى إلى تفتيتها إلى مناطق نفوذ غير متجانسة من حيث المساحة والموارد والامتداد الثقافي. كان لهذا التفتيت الأثر البالغ في الإضعاف الهيكلي والتكوين النخبوي لحاكميها، وفتح الباب للمنافسة والدخول في نزاعات حدودية تغذيها نعرات قومية وتداخل علاقات المصالح بالقوى الغربية.

6 Ibid.

فالدولة القومية في العالم العربي ظهرت كنتاج صراعات نخبوية على مناطق نفوذ، لا سيما في منطقة الخليج العربي وبلاد الشام، في إطار ضعف الإمبراطورية العثمانية وتدخل القوى الاستعمارية في المنطقة. فالاحتلال السياسي والاقتصادي والثقافي في عديد الحالات، مثل الجزائر والمغرب وتونس، تحول في ما بعد الاستقلال إلى تبعية هيكلية ومعرفية للقوى الغربية. كان للقوى الخارجية تأثير قوي على إنفاذ الدولة القومية من خلال التقسيم والتفتيت ودعم النعرات القومية والنخب الداعين لها، بدلًا من أن تكون الدولة مشروعًا فكريًا وسياسيًا معبرًا عن خصوصية الكيانات التي تعيش فيه واحتياجاتها. ففرض الدولة القومية كإطار معرفي وسلطوي لإدارة الحكم، دون مراعاة لتكامل الجماعات الإثنية المكونة له والتعبير عن احتياجاتها، كان الوسيلة الأساسية لضمان تبعية دول المنطقة للدول الغربية، من خلال ربط استمرار النخب الحاكمة في السلطة بتحقيق مصالح الأولى.[7]

ولكي يتحقق ذلك، كان اللجوء للقوة القمعية ضروريًا للحيلولة دون التعددية السياسية والحريات المرتبطة بالمشاركة في المجال العام، التي كانت ستحول دون تحقيق هذه التبعية وتهدد مصالح النخب الحاكمة. إذا نظرنا الى العالم العربي، سنجد أنه منقسم إلى دول متباينة من حيث المساحة وعدد السكان والإمكانيات المادية والمكونات العرقية والثقافية، مما شجع على التناحر والتقاتل بينها، وحال دون تحقيق تقارب سياسي واقتصادي لها يمكّنها من التكامل والتعاون في ما بينها.[8] وبذلك بقيت التحالفات الرأسية بين النخب السياسية في المنطقة العربية والنظم الغربية هي حجر الأساس في دعم واستمرارية حكم الأولى. فمع حصول الدول العربية على الاستقلال، دخلت كثير منها في صراعات سياسية مع جيرانها، مثل الجزائر والمغرب، العراق والكويت، السودان ومصر، وليبيا وتونس، وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى الصراعات التي قامت بين الدول العربية وغيرها في المنطقة مثل الإمارات وإيران، تركيا وسوريا، وتركيا والعراق، والعراق وإيران.

وعن التبعية للقوى الغربية، نجد أن نشأة العديد من دول الخليج العربي وتكوين نظم الحكم بها كانت مرتبطة بالامتيازات الاقتصادية والسياسية التي حازت عليها بريطانيا من خلال الامتيازات الممنوحة لشركاتها للتنقيب عن النفط.[9] كذلك الحال في الجزائر وتونس والمغرب، التي ارتبطت بعقود انتفاع طويلة الأجل مع شركات غربية للتنقيب عن المعادن والموارد الطبيعية، بالإضافة لعقود تشغيل الأيدي العاملة بفرنسا بأثمان زهيدة وظروف عمل مجحفة. وكان اتّباع مصر إبان حكم جمال عبد الناصر لسياسة مناوئة للغرب في تحدٍّ صريح لتدخلاتهم في المنطقة، من خلال تأميم قناة السويس ومساندة حركات التحرر الوطني والمواجهة العسكرية مع إسرائيل، سياسة رهينة للظرف الزمني المرتبط بالثنائية القطبية التي سرعان ما انتهت. وقد مهد ذلك الطريق لترسيخ هذه التبعية في جميع دول العالم العربي، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي التي تم فرضها كوسيلة لتحقيق التنمية والخروج من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن ضعف، بل وغياب التصنيع، واعتماد الدول العربية على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الأساسية، مما أدى إلى وجود عجز مُزمن في ميزان المدفوعات وتلبية الاحتياجات الرئيسية.

7 Ibid.
8 Hinnebusch, "Toward a Historical Sociology of State Formation."
9 Ibid.

وإذا نظرنا إلى النخب العربية الحاكمة، سنجد أنها بالأساس نخب سياسية واقتصادية تحصل على رضا وتأييد القوة الاستعمارية الخارجية. فهذه النخب، في نشأتها، قامت على أساس قمعي يعمل على مهادنة الهيمنة الغربية، لا سيما الأمريكية في المنطقة كما أرساها نظام سايكس بيكو في 1916 بين فرنسا وإنجلترا وروسيا، الذي تم خلاله الاتفاق على تقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ غربية بين إنجلترا وفرنسا، وإنشاء كيان صهيوني في فلسطين. فحتى بعد الاستقلال وتراجع قوى الاستعمار الأوروبية عن المنطقة، استمرت هذه الهيمنة من خلال سياسات قامت النخب الاستعمارية السابقة باتباعها مع النخب الوطنية الناشئة في الدول العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري، وفي بعض الأحيان السياسي، والذي ينص في ظاهره على تبادل مصالح مشتركة، ولكن في باطنه على التدخل والسيطرة في الشأن الداخلي للدول العربية، والذي بطبيعة الحال يأتي مقابل حصول النخب الحاكمة على الحماية السياسية وضمان الاستمرارية في الحكم.

فمثلًا، إذا نظرنا إلى دول الخليج العربي، سنجد أن تكوينها وحجمها ونظمها الاقتصادية والسياسية التقليدية تمثل نموذجًا واضحًا لعلاقه زبائنية تعمل على ارساء الهيمنة الغربية، ابتداءً من حقوق امتيازات حصرية لفترات زمنية طويلة في حق الاستفادة من المواد الخام، لا سيما البترول، وصولًا إلى إقامة قواعد عسكرية فيها مقابل حمايتها ضد أي محاولة من التدخل أو لتغيير نظام الحكم. فهذه الدول، على الرغم من أنها لا تعتمد على الجيوش الوطنية بشكل أساسي من أجل تحقيق حمايتها وأمنها من الاعتداءات الخارجية والتأكيد على استقلاليتها ووحدة أراضيها، إلا أنها تعتمد على الحماية الخارجية التي تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، وقبلها بريطانيا، وذلك خوفًا من قيام الجيوش بالانقلاب العسكري عليها نظرًا للطبيعة التقليدية للنظم الحاكمة القائمة على التكوين القبلي.[10] ولكن، على الرغم من عدم اعتمادها على جيوش وطنية، إلا أنها من خلال القمع وفرض السيطرة السياسية والاقتصادية على المجتمع، من خلال منح مزايا اقتصادية في شركات النفط أو الأعمال القائمة على علاقات عائلية موالية للنظام الحاكم، فإنها بذلك وبحكم قبضتها على مؤسسات الدولة والمجتمع تحول دون وجود إمكانية تغيير للنظام أوتحديه من خلال قوة معارضة مستقلة عن الدولة.

كانت الاستبدادية، كنظام حكم سائد في العالم العربي، الداعم الأساسي لهذه التبعية الهيكلية والمعرفية للغرب. فنجد أن طبيعة هذه النظم الاستبدادية ارتبطت بالتكوين النخبوي للسلطة الحاكمة. فالدول التي قامت بها ثورات في القرن العشرين أطاحت بالنظم الحاكمة التي كان يُنظر لها على أنها داعمة للاحتلال، وأتت بنخب جديدة قائمة على تحالف اجتماعي–اقتصادي مغاير لسابقتها. اعتمدت هذه النخب على استخدام المجتمع المدني وتطويعه من أجل السيطرة على المجتمع والحيلولة دون قيام معارضة سياسية حقيقية. فإذا نظرنا إلى مصر والعراق وليبيا وتونس، سنجد أن الإطاحة بالنظم الملكية من خلال قوة سياسية–اجتماعية تنتمي للجيش أدى إلى قيام نظم ثورية استمدت شرعيتها من تحقيق الاستقلال والعمل على إحلال العدالة الاجتماعية،

[10] Raymond Hinnebusch, "Authoritarian Persistence, Democratization Theory and the Middle East: An Overview and Critique," *Democratization* 13, no. 3 (2006): 373–395.

من خلال السيطرة على النقابات والأحزاب السياسية وفرض السلطة العسكرية للسيطرة على جميع المؤسسات داخل الدولة.[11] فهذا النموذج يرسخ لشرعية سياسية قائمة على السلطة العسكرية الحاكمة دون انتخابات، وتعمل على اخضاع الشعب والحد من حقه في المشاركة السياسية، من خلال قيام الدولة بدور المجتمع المدني أو سيطرتها على المؤسسات الخيرية القائمة على مبادرات فردية أو دينية، واستقطاب المواطنين في عضوية حزب واحد يقوم على الحشد الجماهيري وجذب المواطنين في صفوفه في مقابل بعض الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية. وبإلغاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والسيطرة على الإعلام، أصبحت النخبة الحاكمة هي القوة الوحيدة المسيطرة على مؤسسات الدولة، وإخضاع الشعب في مقابل الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية في التعليم والصحة والإسكان. وبالتالي، عملت الشرعية العسكرية للنخبة الحاكمة على القضاء على إمكانية وجود مجتمع مدني حر، وإمكانية تشكيل حراك سياسي مستقل يعبر عن مطالب الشعب.

وإذا نظرنا إلى حالة أخرى مثل المغرب، سنجد أنه على الرغم من بقاء الملك في الحكم وعدم قيام ثورة ضده نتيجة لوقوفه إلى جانب المقاومة الشعبية، فقد أرسى شعبية وشرعية للنظام على أساس الدين والانتماء للنسب النبوي الشريف.[12] فكان لقب أمير المؤمنين الذي حاز به الملك معبرًا عن هذه الشرعية الدينية، التي حالت هي الأخرى – مثل الشرعية العسكرية – دون قيام دولة مدنية تقوم على أساس نخبة حاكمة منتخبة ليست ذات خلفية عسكرية أو دينية. فإذا نظرنا إلى الطبقة الحاكمة في المغرب، سنجد أنها في تحالف مع قوى اجتماعية تقليدية من الأعيان وأصحاب الأملاك، الذين تحولوا في ما بعد إلى القوة الاقتصادية المسيطرة على القطاع الخاص بعد ادخال السياسات النيوليبرالية. ويأتي ذلك في إطار مناقض لنظرية التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، التي تنص على أن التحول الديمقراطي يأتي من خلال قوة اجتماعية واقتصادية مستقلة في النشاط الاقتصادي ومواردها عن النخبة الحاكمة، مما يمكنها من تحقيق ثروات منفصلة عن سيطرة الدولة، وبالتالي يمكنها تحدي سلطة الدولة ومواجهتها. فالتحالف الاقتصادي–الاجتماعي بين السلطة الملكية الحاكمة والنخبة الاقتصادية شكّل عقبة في مواجهة أي إصلاح سياسي حقيقي ينجم عنه دولة مدنية.

القسم الثاني: تقويض النظم الاستبدادية لنشأة مجتمع مدني وحركات احتجاج اجتماعية- سياسية

أما بالنسبة للمجتمع المدني وحركات الاحتجاج الاجتماعي، فنجد أن هناك قيودًا سياسية واقتصادية تمنع ازدهارها وقيامها بدعم المواطنين وتنظيم خدمات مختلفة تدعم مشاركتهم في مجال عام مستقل عن الدولة. فعلى الرغم من تحول عديد الدول العربية إلى النموذج النيوليبرالي من خلال سياسات تعمل على التقليل من دور الدولة في النظام الاقتصادي وإعطاء الريادة للقطاع الخاص، إلا أن ذلك لم يكن مصحوبًا بتعديلات سياسية أو إصلاحات حقيقية من حيث دعم المبادرات الفردية المستقلة عن سيطرة الدولة.

11 Hinnebusch, "Authoritarian Persistence, Democratization Theory and the Middle East."

12 Raymond Hinnebusch, "Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States," *British Journal of Middle Eastern Studies* 42, no. 1 (2014): 12–30.

فظلت عديد المؤسسات الخيرية والتعليمية والاجتماعية المرتبطة بالمجتمع المدني تعمل في ظل رقابة شديدة من الدولة من الناحية المادية والقانونية، مما لم يمكنهم من التأثير الإيجابي في المواطنين والعمل على دعمهم من الناحية الاجتماعية أو المساعدة في دعم مشاركتهم السياسية في المجال العام.[13]

ففي العديد من الدول العربية مثل مصر، نجد أن المجتمع المدني يعمل بالتنسيق مع الدولة وتحت رقابة وزارة التضامن الاجتماعي، خصوصًا بعد قيام المجلس العسكري في 2011 عقب الثورة المصرية بحملة أمنية شاملة على منظمات المجتمع المدني، وإغلاق عدد من مراكز الأبحاث السياسية والمؤسسات الخيرية، وترحيل العمالة الأجنبية منها، وحبس الموظفين المصريين بدعوى أنهم يحصلون على تمويل أجنبي من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. أما في لبنان، فقد تأثر المجتمع المدني بالطائفية الدينية عند تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المختلفة للبلاد، مما حال دون تحقيق نتائجه بكفاءة. وبالتالي، ترسخت دائرة مفرغة بين غياب الديمقراطية واستمرار الأنظمة الاستبدادية وضعف المجتمعات المدنية. فالاستبداد فتح المجال لسيطرة الطبقة الموالية للنظام من رجال الأعمال والجيش، دون وجود رقابة شعبية تحولُ دون الفساد الإداري. وقد أدى ذلك الى ضعف الاقتصادات الوطنية التي عادة ما تخضع لسيطرة الدولة دون تشجيع حقيقي للاستثمارات من خلال خلق بيئة تنافسية عادلة للمستثمرين، إضافة الى ارتفاع مستويات الفقر والأمية وعدم المساواة بين المواطنين نتيجة لعدم تشجيع المبادرات الفردية والمجتمعية المستقلة على العمل لدعم المواطنين.

إن ضعف المجتمعات المدنية يجعلها أقل استعدادًا لتشكيل ثقل موازن ذي مصداقية قادرعلى تحدي مراكز القوة الاستبدادية –العسكرية في كثير من الأحيان. فالمجتمعات المدنية مدفوعة بشكل رئيسي بالمنظمات المهنية التي خففت من حدة خطابها حتى يُسمح لها بحرية العمل. يعزز النمط الاستبدادي من الاقتصادات المتمركزة حول الدولة والقائمة على الفرص الريعية، مما يحول دون قيام اقتصاد حر قوي قائم على التصنيع، ويزيد من الفقر والأمية وعدم المساواة، خصوصًا مع التحول للنيوليبرالية وغياب رقابة مؤسسية وشعبية تحول دون الديمقراطية.

تتسم هذه الاستبدادية في الوطن العربي بطغيان التكوين العسكري على الطابع المدني للدولة. فعلى عكس الديمقراطيات التي تسود فيها مهنية عسكرية خاضعة للحكم والرقابة المدنية، التي تتضمن جيشًا قويًا، محايدًا سياسيًا، وخاضعًا للسيطرة المدنية، نجد أن الجيش في العالم العربي يُطوَّع لخدمة النخبة الحاكمة ضد محاولات التغيير. هذا ما حصل في مصر وليبيا وسوريا، التي قامت فيها النخبة الحاكمة باستخدام قواتها العسكرية في الانقلاب على أول حكومة منتخبة في مصر، وتحدي السلطة المنتخبة في مجلس الشعب والمعترف بها من الأمم المتحدة في ليبيا، والتصدي للثورات الشعبية في مواجهات دامية أفضت إلى حروب أهلية في سوريا. وقد ترسخت تلك العلاقة الوطيدة بين السلطة الحاكمة والجيش منذ استقلال الدول العربية التي شهدت انقلابات ضد النخب الحاكمة، مثل مصر في 1952 والعراق

13 Mervat Rishmawi and Tim Morris, *Overview of Civil Society in the Arab World*, Praxis Paper 20 (Oxford: INTRAC, 2007).

في 1958 و1963 و 1968، وسوريا في 1963 و1970، واليمن في 1962 وليبيا في 1969.[14] ففي الوقت الذي راهن فيه البعض على إمكانية مساهمة الجيش في التحديث من خلال افراز طبقة وسطى جديدة لتكون بمثابة الطليعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن المشاهدات التاريخية أثبتت أن الجيش قوة قمعية، حريصة على اكتساب السلطة واستخدامها لمصالحها الخاصة، كما هو الحال في مصر منذ معاهدة كامب ديفيد لعام 1979، التي تبعها دورٌ متنامٍ ومهيمن للجيش في مشروعات التنمية كمنتج ومستثمر ذو امتيازات احتكارية، من حيث الإعفاءات الضريبية والعمالة الزهيدة الثمن مما يعمل على تشويه تنافسية السوق وحث رجال الأعمال على سحب استثماراتهم من مصر للخارج.[15] فتُعتبر كل من مصر والعراق وسوريا دولًا بريتورية يميل فيها الجيش إلى التدخل في شؤون الحكم والهيمنة على السلطة التنفيذية، لا سيما وأن القادة السياسيين يأتون من الجيش الذي يلعب دورًا مهيمنًا في المؤسسات السياسية، في تماهٍ واضح بين جيش الحكم الذي يسعى إلى التأثير على السياسة خلف الكواليس، وجيش الحاكم الذي يمارس الحكم المباشر لفترات زمنية طويلة.

فنجد أن النظم الاستبدادية في الدول العربية يتصرف فيها الجيش وفقًا لمصالحه الذاتية المؤسسية، وليس بمفهوم أوسع للمصلحة الوطنية. ويرجع ذلك إلى أن النخبة الحاكمة تلجأ للاحترافية العسكرية في ظل سعيها لحماية نفسها من الانقلابات العسكرية، مما يعزز من الهوية المؤسسية للجيش وتطلعاته السياسية.[16] يُستثنى من ذلك دول الخليج العربي، التي تتألف قواتها العسكرية الصغيرة جزئيًا من مرتزقة أجانب، أما الأردن والمغرب فتتمتعان بجيوش قائمة على التجنيد الإجباري بمستوى معين من الاستقلالية المؤسسية، ويتمتع كبار الضباط بامتيازات معتدلة مقابل ولائهم للنظام. في مراحل معينة، قد يسمح الجيش – كما حدث في الجزائر ومصر – بانتخابات متعددة الأحزاب، مع رفض ما يعتبره تهديدات خطيرة للنظام ولمكانته المتميزة، مثل وصول الإسلاميين للحكم. فما يعزز من السلطات والصلاحيات الممنوحة للجيش من قبل النخب الحاكمة هو أنها تؤدي دورًا حيويًا ضد الحركات الإسلامية المتطرفة. ففي الجزائر، نشأت خلال الحرب الأهلية وحدة عام 1993 لمحاربة الإسلاميين بالاعتماد على قوات الجيش والشرطة. وفي مصر، كان الجيش جزءًا من قطاع أمني أوسع وحاجزًا ضد جماعة الإخوان المسلمين وغيرها، لا سيما بعد الإطاحة بمحمد مرسي من منصبه كرئيس في تموز/يوليو 2013. وكذلك في سوريا، حيث عزز الجيش دوره كمدافع عن النظام ضد التهديدات الداخلية، بدءًا من انتفاضة الإخوان المسلمين التي تم سحقها عام 1982، وحتى الانتفاضات التي بدأت عام 2011. كما أن الدور الرئيسي الممنوح للجيش ضد أعداء داخليين هو جزء من مشاريع قومية تُمنح فيها بعض الجماعات والهويات امتيازات على حساب أخرى، مما يُضعف من إمكانية قيام دولة مدنية. ففي إطار هذه المشاريع، قد تجد بعض الجماعات نفسها مهمشة، كما هو حال الأقباط في مصر.

14 Bård Kårtveit and Maria Gabrielsen Jumbert, *Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review* (Bergen: Chr. Michelsen Institute, 2014).

15 Yomna Samy, "The Growth of the Military Economy in Egypt Since 2014: The Impact on Investment Dynamics and Investor Rights," *Rowaq Arabi* 30, no. 1 (2025): 74–88.

16 Kårtveit and Jumbert, *Civil-Military Relations in the Middle East*.

إن الجيش المصري، كمدافع عن القومية المصرية، يعمل على تهميش مكانة الأقباط داخل الجيش المصري وعلاقتهم به. وقد انعكس هذا في الغياب شبه الكامل للأقباط بين كبار الضباط في الجيش ، وفي أعمال العنف العسكرية ضد مدنيين أقباط، وفشل الجيش في حمايتهم من الهجمات العنيفة التي أعقبت 2013.

القسم الثالث: تصورات حركات الاحتجاج الاجتماعي والمجتمع المدني عن الدولة المدنية أثناء ثورات الربيع العربي

ظهر مصطلح الدولة المدنية خلال ثورات الربيع العربي بعد أن أطاحت بالدكتاتوريين في مصر وتونس في 2011. كان دور وإنجازات الفاعلين غير الحكوميين بارزًا، مثل الشباب في دول الربيع العربي الذي كان حاضرًا في مختلف الأنشطة والفعاليات والمناقشات في اجتماعات المجتمع المدني المختلفة.[17] حضر ممثلو الشباب العربي الأنشطة والاجتماعات الإقليمية في تونس ومصر للاستماع والتعلم من تجارب زملائهم الآخرين، وقد استلهم الشباب العربي في بعض البلدان، مثل سوريا وليبيا، من التغييرات في تونس ومصر. كانت الشعارات الرئيسية للربيع العربي، الخبز، والحرية، والكرامة، والشعب يطالب بإسقاط النظام، بمثابة شرارة المظاهرات والاحتجاجات في هذه البلدان. عرّف الدستور التونسي لعام 2014 تونس على أنها دولة مدنية. وينص الدستور المصري لعامي 2012 و2014 أن مصر دولة مدنية، وأن الجيش مكلف بحماية مدنية مصر دون وصول الإسلاميين للحكم. في لبنان، دعا الرئيس ميشال عون إلى إعلان لبنان دولة مدنية، وفي العراق، كان شعار المظاهرات الحاشدة التي اندلعت عام 2015 هو خبز، حرية، دولة مدنية. وأيضًا في المملكة العربية السعودية، كانت هناك أصوات تدعو إلى دولة مدنية.[18]

منذ عام 2011، اكتسبت الجهات الفاعلة غير الحكومية أهمية متزايدة في الحياة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، بل لعبت دورًا حاسمًا في الحركات التي أدت إلى سقوط الحكومات الاستبدادية في تونس ومصر وليبيا واليمن. في تونس، انطلقت الثورة ضد نظام زين العابدين بن علي على يد متظاهرين شباب. ومع ذلك، اكتسبت زخمًا عندما تعززت الحركة المناهضة للنظام بدعم من الاتحاد العام التونسي للشغل، ونقابة المحامين، والأحزاب السياسية القانونية وغير القانونية، وحركة النهضة الإسلامية. في مصر، انطلقت الحركة الاحتجاجية بقيادة الشباب الذين حشدوا عبر الإنترنت، ولا سيما حركة 6 أبريل وأنصار صفحة كلنا خالد سعيد على فيسبوك، وانضمت اليهم جهات غير حكومية، مثل النشطاء العماليين، والأجنحة الشبابية للأحزاب السياسية من جميع التوجهات الأيديولوجية، العلمانية والإسلامية، إلى جانب حركات الشباب المستقلة. كما شهدت الفترة التي تلت الانتفاضات زيادة كبيرة في عدد منظمات المجتمع المدني،

17 Shaimaa Magued, "Marginalizing Revolutionaries in Egypt's Civil State Debate," *Peace Review* 30, no. 4 (2018): 518–26.
18 ***Limor Lavie, "De-Theocratizing the State? The Debate over the Civil State Model in Saudi Arabia," Journal of Arabian Studies*** 12, no. 1 (2022): 64–83.

خصوصًا في تونس التي شهدت تأسيس 5 آلاف منظمة مجتمع مدني جديدة خلال السنوات الأربع التي تلت الثورة، وليبيا التي أصبح بها 3 آلاف منظمة جديدة بعد سقوط القذافي.[19]

ارتبط مصطلح الدولة المدنية بثورات الربيع العربي لأنها قامت للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والحريات العامة للمواطنين في عدد من الدول العربية، وذلك بسبب تزايد القمع السياسي والضعف الاقتصادي المصحوب بعدالة التوزيع والفساد الإداري للنظم الحاكمة في هذه الفترة. فمنذ بداية التسعينات، كان هناك تحول اقتصادي نيو ليبرالي في العديد من الدول العربية، حتى تلك التي كانت متمسكة بنظام اقتصادي متمحور حول الدولة في تقديم الخدمات مثل سوريا وليبيا، اللاتي سمحتا بإحداث عديد التحولات النيو ليبرالية من خلال تقليل دور الدولة وإدخال القطاع الخاص في النظام الاقتصادي، والعمل على الاستدانة من المؤسسات الاقتصادية الدولية.[20] وقد كان لهذه التغييرات العديد من التداعيات السلبية على الحريات العامة والحقوق السياسية للمواطنين. فعلى الرغم من أن هذه السياسات كانت في جوهرها ذات طبيعة اقتصادية تمس بطريقة عمل النظام الاقتصادي وعملية تنظيم الخدمات العامة للمواطنين، إلا أن التحول نحو النيو ليبرالية عمل على زيادة القوة القمعية للنظم العربية الحاكمة نتيجة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية المجحفة على المواطنين من حيث تأمين الاحتياجات الأساسية. فعندما تم تطبيق السياسات النيو ليبرالية في الدول العربية، كانت هناك العديد من الإضرابات الداعية إلى زيادة الرواتب وتحسين مستوى المعيشة، ولكن تم التعامل معها بالقوة القمعية، واستمرار الدولة في توزيع الامتيازات الاقتصادية، المرتبطة بعمليات الخصخصة وإدخال القطاع الخاص داخل اقتصاد الدولة، على رجال الأعمال والطبقات الاقتصادية القريبة من النظم الحاكمة، دون أن يكون هناك مراعاة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية أو عدالة في توزيع الموارد بين فئات الشعب.

فمع تراجع الدولة عن تقديم الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وغيرها من السياسات الداعمة التي قامت عليها شرعية النظم، لا سيما الثورية مثل مصر وليبيا والعراق، نجد أن تراجع دور الدولة أدى إلى تآكل شرعيتها وإلى العديد من المساوئ الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين في ما يتعلق بالبطالة وانخفاض القدرة الشرائية ومستوى المعيشة. فقد أدى تسريح العديد من العاملين في القطاع العام وخصخصة مؤسسات الدولة بأسعار أقل بكثير من قيمتها الحقيقية إلى زيادة معدلات البطالة بين المواطنين. كما أدى تحرير سعر صرف العملات الوطنية إلى حدوث تضخم وانخفاض في القدرة الشرائية للعملات الوطنية، خصوصًا أنه لم يصاحب ذلك زيادة في الرواتب، مما أدى إلى التزايد في معدلات الفقر بين الطبقات الوسطى ودخول الطبقات الدنيا للفقر المدقع وعدم قدرتها على مواكبة ظروف المعيشة، مما أدى إلى خروج معظمهم في تظاهرات ضد النظام مطالبة ببعض الحقوق الاقتصادية لا سيما العدالة في توزيع الموارد.

19 Ibrahim Natil, "Civil State in the Post–Arab Spring Countries: Tunisia, Egypt and Libya," in *The Arab Spring, Civil Society, and Innovative Activism*, ed. Cenap Çakmak (New York: Palgrave Macmillan, 2017), 217–31.

20 Raymond Hinnebusch, "Introduction: Understanding the Consequences of the Arab Uprisings – Starting Points and Divergent Trajectories," *Democratization* 22, no. 2 (2015): 205–17.

وقد كانت لهذه الثورات والاحتجاجات الحاشدة دور كبير في تأجيج الغضب الشعبي العام ضد النظم الحاكمة وتصويرها بأنها نظم فاسدة لا تعمل على تحقيق مطالب الشعب الأساسية التي قامت على أساسها شرعيتها، مما أدى إلى إشعال ثورات الربيع العربي التي قامت في بدايتها في تونس وفي ديسمبر 2010، وذلك على خلفية صدام بين قوات الشرطة وأحد الباعة الجائلين الذي انتهى بإحراق نفسه وخروج العديد من المواطنين في مظاهرات حاشده للمطالبة بإسقاط النظام.[21] وقد استتبع تلك الأحداث العديد من الثورات في مصر وسوريا والبحرين وليبيا والسودان، التي طالبت فيها الجماهير بالحصول على عدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، خصوصًا في مصر وسوريا، بالإضافة إلى الحريات السياسية وتحقيق الكرامة الإنسانية، ووقف الانتهاكات التي تقوم بها الشرطة، وانفراد قوات السلطة التنفيذية بالسلطة، دون رقابة شعبية، على المواطنين المعارضين للدولة وقمعهم وتعذيبهم وإخفاءهم قسريًا.

بعد الإطاحة بالرئيس بن علي في تونس، دعت منظمات المجتمع المدني، مثل النقابات والاتحادات والأحزاب السياسية إلى دولة مدنية. ويُعد الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) أكبر منظمة مجتمع مدني التي لطالما لعبت دورًا أساسيًا وتاريخيًا في الحياة السياسية والاجتماعية في تونس لا سيما في الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة 2011.[22] وقادت منظمات المجتمع المدني، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، اللجنة الرباعية للحوار الوطني، التي ساهمت بقوة في التصديق على أول دستور في كانون الثاني/يناير 2014. وقد أجرت اللجنة الرباعية للحوار الوطني، التي ضمت القوى النقابية المركزية القوية، وهي الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ونقابة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، مفاوضات شاقة ومتوترة مع مختلف الفصائل السياسية، من أجل الاتفاق على دستور توافقي. كما قاد الاتحاد العام التونسي للشغل الحوار الوطني الهادف إلى استبدال الحكومة التي يقودها الإسلاميون بحكومة جديدة، وذلك لتهيئة البلاد لانتخابات جديدة. وقد نجح الاتحاد في أداء هذا الدور المعقد بفضل التوازن بين جميع الأطياف الاجتماعية والسياسية التونسية. جميع الأحزاب السياسية التونسية ومنظمات المجتمع المدني أظهرت نضجًا في إعادة بناء دولة مدنية جديدة لجميع المواطنين في ظل دستور توافقي. ولكن لم يستمر ذلك طويلًا لا سيما مع تحالف مصالح رجال الأعمال مع السلطة التنفيذية التي ضغطت عسكريًا لحل مجلس النواب.[23]

في ليبيا، انضمت إلى حركة 17 فبراير المناهضة للقذافي جهات تجارية وجماعات قبلية وإسلامية مما أدى الى تشكل تحالف متعدد الأيديولوجيات، إلى جانب تدخل جهات خارجية لدعم المتمردين المناهضين للنظام.[24] قبل الربيع الليبي عام 2011، فرض غياب الوعي السياسي، وما صاحبه من تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، تحديًا خطيرًا أمام إعادة بناء الدولة المدنية في ليبيا. ولعب غياب الوعي السياسي دورًا بالغ الأهمية في التأثير على الثورة وتوجيهها بعد حكم معمر القذافي.

21 Rishmawi and Morris, *Overview of Civil Society in the Arab World*.
22 Natil, "Civil State in the Post–Arab Spring Countries."
23 Ghassen Ben Khalifa, "Ten Years into the Tunisian Revolution: The Specificities and Limitations of Exceptionalism," in *The Arab Uprisings: A Decade of Struggle* (Amsterdam: Transnational Institute and RLS North Africa, 2021), 47–65.
24 Natil, "Civil State in the Post–Arab Spring Countries."

لم يكن الليبيون منخرطين في السياسة، منذ عام 1969، التي لم تمارس في ليبيا لأكثر من أربعة عقود. قدم القذافي الجماهيرية، كبديل للشيوعية والرأسمالية، واللجان الثورية التي سيطرت على جميع مناحي الحياة دون السماح للمواطنين بتشكيل أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدني. المجتمع الليبي مجتمع قبلي ومحافظ ومتدين مما يشكل تحديًا لتكوين الدولة المدنية. وتشهد ليبيا انقسامًا بين جماعات إسلامية وقومية متنازعة على السلطة وهوية الدولة. كما فرض الصراع الدائر بين تحالف عملية الكرامة وتحالف فجر ليبيا تهديدًا لوحدة ليبيا وأمنها وإعادة بنائها. وتضم عملية الكرامة قوات من قبائل الشرق، وضباطًا سابقين من نظام القذافي، وميليشيات الزنتان من الغرب. ويقود عملية الكرامة اللواء المتقاعد خليفة حفتر لاستعادة الأمن في المدن المضطربة. تحظى عملية الكرامة بدعم مجلس النواب والحكومة المعترف بها دوليًا. أما عملية فجر ليبيا، فهي جزء من ميليشيات مصراتة، بينما رفضت الجماعات الإسلامية في طرابلس والأمازيغية مجلس النواب، وشكلت برلمانًا وحكومة موازيين.[25]

لا يقتصر الصراع بين فجر ليبيا وعمليات الكرامة على أسباب أيديولوجية فحسب، بل نتج أيضًا عن إشراك ضباط سابقين من نظام القذافي في العملية السياسية. شهد سقوط نظام القذافي في ليبيا ظهور عدد كبير من الميليشيات. منذ عام 2012، ازداد تسييس الميليشيات وتحالفاتها من خلال ارتباطها بالأحزاب السياسية في البلاد. وتستند هذه الانتماءات إلى القرابة و روابط إقليمية وقبلية ودينية وأيديولوجية.[26] وقد تم دمج الجماعات المسلحة في تحالفين أكبر – قوة درع ليبيا واللجنة الأمنية العليا، وكلاهما أُنشئ كقوات أمن انتقالية تحت سلطة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. ومع ذلك، تحتفظ الميليشيات، التي تتفاوت بين دينية ومحلية، وفردانية، وإجرامية، بدرجة عالية من الاستقلالية، وتسعى إلى تحقيق أجنداتها الأيديولوجية والسياسية. كما أنجرت الميليشيات إلى الصراع الدائر في ليبيا بين المؤتمر الوطني العام الذي يهيمن عليه الإسلاميون ومقره طرابلس، ومجلس النواب ومقره طبرق، وكلاهما يعتمد بدوره على دعم إقليمي ودولي.

وكذلك اليمن، فعلى الرغم من سقوط نظام صالح، عندما انضمت إلى تحالف المنظمات الشبابية التي أطلقت الاحتجاجات المناهضة للنظام مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية وجهات فاعلة غير حكومية في شمال وجنوب البلاد للاستقلال عن نظام صنعاء، إلا أن غياب الممارسة السياسية والقمع وغياب العدالة الطائفية والقبلية أدى إلى تفاقم الوضع أمنيًا مما فتح الباب للتدخل الخارجي لا سيما من قبل السعودية والإمارات ضد الحوثيين.[27]

أيضًا، تحول الصراع، الذي نشأ في سوريا بعد القمع العنيف للاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد، إلى تمرد واسع النطاق ومتعدد الطبقات. تشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية المناهضة للنظام في سوريا عناصر إسلامية وغير إسلامية، في حين توجد انقسامات كبيرة داخل المعسكر الإسلامي بين أولئك الذين يعارضون التطرف العنيف لتنظيم داعش

25 Ibid.

26 Raymond Hinnebusch, "Historical Sociology and the Arab Uprising," *Mediterranean Politics* 19, no. 1 (2014): 137–40.

27 John Hill, "[Review of *The Libyan Revolution and Its Aftermath*, edited by Peter Cole and Brian McQuinn]," *The Maghreb Review* 40, no. 4 (2015): 509–11.

والميليشيات الأخرى مثل جبهة النصرة وأحرار الشام.[28] في عام 2013، شكلت عدد من الميليشيات الإسلامية الجبهة الإسلامية، وتحركت لطرد داعش من المناطق السورية الخاضعة لسيطرتها. كما يعارض النظام الجيش السوري الحر، الذي تأسس في 2011 على يد منشقين عن الجيش سعوا الى إسقاط نظام الأسد، ويتألف من عدد من الجماعات المسلحة المتفرقة – بعضها علماني وبعضها إسلامي التوجه. فاقم من الأوضاع الداخلية التدخل الخارجي من قبل السعودية والإمارات وتركيا وإيران وروسيا مما أدى إلى وقوع سوريا في حرب أهلية لم تنته حتى وصول زعيم جبهة النصرة إلى دمشق وهروب الأسد إلى روسيا.[29]

مع بداية الانتفاضات العربية، اندلعت الاحتجاجات والدعوات للإصلاح في السعودية. وكان شيوخ الصحوة قد طالبوا بالحريات السياسية وإعادة النظر في الشريعة الإسلامية على أساس حجج دينية. وقد دمجت تلك المطالب الدعوات لإقامة دولة مدنية في نقد ضمني للنظام. فقد رأى سلمان العودة، أحد وجوه الصحوة، أن الدولة الدينية غير إسلامية، وأن الدولة المدنية، بمعنى سنّ عقد اجتماعي مدني وعادل بين السلطات والمؤسسات، متوافقة مع العقيدة السياسية السنية.[30] في 2011، اندلع نقاش حول الدولة المدنية في السعودية كشف عن اختلافات في تفسير مصطلح الدولة الدينية وتردد في استخدام مصطلح الدولة المدنية صراحة بين الكتاب الصحفيين.[31] حث بعض الصحفيين على التعامل مع المملكة العربية السعودية كدولة مدنية وتحدي الاتفاقية التي تنص على أن القرآن والسنة يشكلان دستور المملكة، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للحكم، وتحويل النظام الأساسي إلى دستور رسمي للمملكة. مثّلت تلك الجدالات التي تبناها بعض الصحفيين محاولة لإعادة النظر في الطبيعة الدينية للدولة السعودية ومراجعة فكرة تفوق القرآن والسنة على الدساتير الوضعية وذلك استنادًا إلى أن الدولة الدينية دولة يحكمها رجل دين وأن ذلك لا ينطبق على السعودية. من ناحية أخرى، يرى بعض رجال الدين أنه في الدولة الدينية المثالية، يهيمن الإسلام على جميع مناحي الحياة، السياسية والشخصية، المدنية والدينية، ومن ثم لا يمكن قبول صيغة "الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية" لأنه تعبير يختزل الشريعة إلى مرجع تشريعي فقط. ويرى رجال الدين أن مصطلح "الدولة المدنية" يعكس تبعية للغرب الذي يرى في تطبيق الشريعة عائقًا أمام التقدم.

في مصر، صاحبت التحولات الاقتصادية تحولات سياسية، شملت فتح المجال العام أمام المواطنين للتظاهر والمشاركة في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، مما ساعد على ظهور مجموعات سياسية من المنتمين للأحزاب السياسية ببلورة مطالبهم الاجتماعية والسياسية، والعمل على الخروج في مظاهرات حاشدة ضد النظام. وقد مهد ذلك لقيام ثورة يناير 2011 المُطالِبة بتنحي سلطة الرئيس، الذي لم يكن مستجيبًا لمطالب الشعب بإجراء تعديلات سياسية

28 Kårtveit and Jumbert, *Civil-Military Relations in the Middle East*.
29 Magued, "Marginalizing Revolutionaries in Egypt's Civil State Debate."
30 سلمان العودة، *أسئلة الثورة* (الدار البيضاء: مؤسسة قطر الندى للثقافة والإعلام والنشر، 2012).
31 Lavie, "De-Theocratizing the State?"

حقيقية تعمل على تحقيق الحقوق والحريات لجميع المواطنين والمساواة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.[32] وقد ساعد على ذلك وجود منظمات مجتمع مدني تعمل على تقديم عديد المساعدات، والتوعية بضرورة المشاركة في حركات دعوية من أجل مزيد من الحقوق والحريات العامة. فمثلًا مركز النديم عمل على دعم الحقوق السياسية للمواطنين والدفاع عن المعارضين داخل السجون ضد الحبس الاحترازي والتعذيب الممنهج.[33] وكذلك المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وغيرها من المنظمات الحقوقية التي دعمت الحقوق والحريات الفردية داخل المجتمع المصري. فوجود منظمات سياسية مصرية، مثل مركز ابن خلدون الذي عمل على انتقاد النظام المصري وسلطته القمعية ومشروع التوريث الذي كان يخطط مبارك للقيام به لإسناد السلطة لابنه، كان له تأثير كبير على حشد العديد من القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة للنظام الحاكم.[34] ففي هذه الفترة نشأت العديد من حركات احتجاج اجتماعي مثل حركة 6 أبريل، وذلك على خلفية قيام عدد من عمال مصانع النسيج باحتجاجات للمطالبة بتحسين ظروف عملهم وزيادة رواتبهم. وعلى الرغم من أن الحكومة استخدمت القوة المفرطة ضد هذه الاحتجاجات إلا أن إصرار قادة هذه الاحتجاجات على استمراريتها، وتعاقبها في الفترة الأولى من الألفية الثانية شجع العديد من الاعتصامات الأخرى وقيام حركات شعبية لتأييد مطالب العمال مثل حركة 6 إبريل، والتي ضمت العديد من الشباب المطالب بإجراء تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية حقيقية لتحقيق الديمقراطية داخل الدولة.[35] بالإضافة إلى ذلك، كان هناك حركة شباب من أجل التغيير، والتي ضمت قطاعات واسعة من المواطنين من مهن مختلفة وخلفيات تعليمية واجتماعية وثقافية وفكرية مختلفة، مطالبين بتحقيق المزيد من الحقوق والحريات داخل الدولة، وكانت لهم مواقف معارضة للدولة. ففي فترة الانتخابات الرئاسية عام 2005 التي قام قبيلها النظام بإدخال إصلاحات دستورية صورية تعمل على إتاحة الفرصة لاختيار رئيس الجمهورية من خلال انتخابات متعددة بين العديد من المرشحين، كان هناك مطالب من قبل هذه الحركات بعدم ترشح رئيس الجمهورية مرة أخرى.[36] وفي 2005 انعقدت أيضًا الانتخابات التشريعية التي ظهرت فيها جماعة الإخوان المسلمين كأكبر قوة معارضة داخل مجلس الشعب، بحيث شكلت 15٪ من مقاعد المجلس. وكان لها دورٌ في معارضة النظام، بالإضافة إلى دورها كقوة ضاغطة تعمل على تقديم الخدمات العامة للفئات الفقيرة. في تلك الفترة، على الرغم من وجود العديد من الأحزاب سياسية ، الإ أنه لم يكن لها دورٌ فعالٌ من حيث الحشد الجماهيري بناء على برامج انتخابية منذ الثمانيات، وذلك بسبب السياسة القمعية التي انتهجها نظام مبارك والتي حالت دون المشاركة السياسية الفعالة. ففي أثناء الانتخابات الرئاسية

32 Shaimaa Magued, "Mobilization Structures and Political Change in an Authoritarian Context: The National Association for Change as a Case Study (2010–2011)," *The Journal of North African Studies* 25, no. 1 (2018): 34–52.

33 النديم لمناهضة العنف والتعذيب.

34 مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية؛
Human Rights Watch, *Egypt: Events of 2005* (New York: Human Rights Watch, 2006).

35 Ali Hamiyeh, "Authoritarianism, Economic Liberalization, and the Roots of the 2011 Uprisings," in *The Arab Uprisings: A Decade of Struggle*, ed. Transnational Institute and RLS North Africa (Amsterdam: Transnational Institute and RLS North Africa, 2021).

36 Magued, "Mobilization Structures and Political Change in an Authoritarian Context."

عام 2005 عندما تقدم مرشحون من الأحزاب المختلفة، قام النظام بالقبض عليهم بعد الانتخابات وقام بمنع العديد من الناخبين من الوصول إلى صناديق الاقتراع من خلال نشر العديد من البلطجية الذين تعرضوا للناخبين بالقوة. ولكن هذه الأحزاب بالإضافة إلى الإخوان المسلمين تمكنوا من الالتفاف حول الجمعية المصرية للتغيير التي أطلقها محمد البرادعي عام 2010 من أجل أن يعمل على إدخال تغييرات سياسية ودستورية حقيقية تعمل على انتخاب رئيس الجمهورية من خلال انتخابات متعددة وتنافسية ونزيهة.[37] فانضمت حركة الشباب 6 أبريل وشباب من أجل التغيير إلى الجمعية الوطنية للتغيير، بالإضافة إلى الإخوان المسلمين والعديد من ممثلي الأحزاب السياسية الذين التفوا حول البرادعي كشخصية عالمية لديها شرعيتها التي تحميه من قمع النظام من أجل دعمه للتقدم للانتخابات. فكانت تلك هي النواة التي شكلت القوة السياسية التي شاركت في الثورة المصرية في كانون الثاني/يناير 2011 والتي دعت من خلالها إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

كانت لهذه القوى العديد من التوجهات في ما يتعلق بالدولة المدنية. فنجد أن القوة العلمانية الممثلة في الأحزاب السياسية الليبرالية والمثقفين العلمانيين رأت أن الدولة المدنية هي الدولة العلمانية التي لا يحكم فيها من هو ذو خلفية دينية أوعسكرية. فالدولة المدنية هي دولة ديمقراطية يتم انتخاب الحكام فيها وفقًا لانتخابات حرة ديمقراطية، وشرعيتهم مستمدة من الشعب والدستور، وليست مستمدة من الدين أو القوة العسكرية. دعت هذه النخبة إلى إلغاء المادة الثانية من الدستور، ورأت أن الدولة المدنية لا يمكن أن تكون مستندة إلى شرائع دينية ولكن إلى الحقوق والحريات العامة المتعلقة بحرية العبادة وحرية التعبير عن الرأي التي لا ينبغي أن يتم تقويضها داخل الدولة.[38] أما بالنسبة للأحزاب الدينية التي نشأت بعد الثورة فقد اختلفت في ما بينها حول موقفها من الدولة المدنية. فنجد أن الإخوان المسلمين أيدوا فكرة الدولة المدنية ورأوا أن الحاكم لا ينبغي أن يكون ذي خلفية سياسية أو عسكرية أو دينية، وأن الحكم بالشريعة الإسلامية لا يعني أن الدولة غير مدنية، وذلك لأن الشريعة تتوافق مع الحقوق والحريات العامة، وترضى بها وتعمل على تنظيمها وفقًا للأحكام الدينية.[39] وعلى الرغم من أن الحريات العامة يجب أن يتم تنظيمها وتشجيعها وفقًا لما يتناسب مع الأحكام الدينية، لكن الحريات والحقوق مكفولة للجميع باختلاف العرقيات والأديان. أما بالنسبة للأحزاب السلفية، فمعظم هذه الأحزاب رفضت الدولة المدنية على اعتبار أن الدولة المدنية هي مرادف للدولة العلمانية، ورأت أنها ذات مرجعية غير إسلامية أو غربية لا ينبغي الرجوع إليها، لأنها لا تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية. استندت الأحزاب السلفية إلى مبدأ الحاكمية لله، والذي يعني من وجهة نظرها أنه لا ينبغي الخروج عن الحاكم الذي يعمل على تنفيذ الشريعة الإسلامية، حتى وإن كانت هذه الأحكام الشرعية تتنافى مع مبدأ الحقوق والحريات المرتبطة بفكرة الدولة المدنية.[40]

37 Ibid.

38 Magued, "Marginalizing Revolutionaries."

39 Ibid.

40 Lavie, "De-Theocratizing the State?"

على الرغم من تفاوت الظروف والتطورات في مختلف الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، إلا أنه يمكن الإشارة الى أن التدخلات الخارجية كانت أحد أبرز العوامل التي حالت دون نجاح هذه الثورات المطالبة بإقامة دولة مدنية.[41] ففي مصر، قامت السعودية والإمارات بدعم معارضة الإخوان المسلمين، لا سيما من خلال الإعلام حتى تمت الإطاحة بمرسي، ومن خلال تقديم مساعدات اقتصادية سخية للجيش ونظام الحكم الذي جاء في أعقاب 2013. فقامت كل من السعودية والإمارات بالضغط على سائر دول مجلس التعاون الخليجي من أجل أن تحذو حذوها وتعمل على تجريم جماعة الإخوان المسلمين.[42] كذلك تدخلت كل من السعودية والإمارات في ليبيا، من خلال دعم جيش حفتر في مواجهة الأغلبية في البرلمان والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة وإمداده بالعتاد والأسلحة. في سوريا، تدخلت كل من السعودية والإمارات لدعم المعارضة لا سيما من قبل القوى الإسلامية مثل جبهة النصرة ومدها بالأسلحة في مواجهة نظام الأسد ومساعي حزب الله في دعمه. كذلك في البحرين وعمان، قام مجلس التعاون الخليجي بمساعدتهما بإرسال قوات الشرطة والجيش من أجل إخماد الثورات في الميادين العامة ضد النظم الحاكمة.

بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وعلى الرغم من أن الدستور المصري الذي تم إقراره في 2014 نص على أن الدولة مدنية، إلا أنه قام باستثناء هذه المدنية في ما يتعلق بالخلفية العسكرية للحاكم. ففي الوقت الذي وضّح في العديد من مواده أن الحاكم لا ينبغي أن يكون له خلفية دينية، وأنه يُحظر على الأحزاب الدينية المشاركة السياسية أو الوصول للحكم، أورد هذا الدستور العديد من النصوص والأحكام التي تعمل على إعطاء عديد المزايا القانونية والاقتصادية للجيش، وبالتالي تعمل على خرق جانب هام جدًا من جوانب الدولة المدنية. فوفقًا لدستور 2014؛ من الممكن أن يتم محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية، ولا ينبغي إخضاع ميزانية الجيش لأي نوع من أنواع الرقابة، ومن حق الجيش أن يكون له دور في الاستثمارات أو في النظام الاقتصادي، وأن يكون له امتيازات اقتصادية عن سائر الفاعلين الاقتصاديين داخل الدولة.[43] أما في كل من ليبيا وسوريا واليمن، فتستمر التدخلات الخارجية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تركيا وإيران وإسرائيل في زعزعة قدرة هذه الدول على التوصل إلى اتفاق، مما لا يفسح المجال أمام مشاركة القوى السياسية، والتوصل إلى صياغة مقبولة لشكل الدولة وأسلوب الحكم فيها.

41 Shaimaa Magued, "Authoritarianism and Virtual Regionalism: The Gulf Cooperation Council during Arab Uprisings," *Democracy and Security* 15, no. 2 (2018): 150–71.
42 Magued, "Authoritarianism and Virtual Regionalism."
43 Magued, "Marginalizing Revolutionaries."

الخاتمة

كان لهشاشة الدولة القومية والتكوين النخبوي دور في تحجيم نشأة الدولة المدنية في العالم العربي، حتى بعد قيام ثورات الربيع العربي التي دعت في مضمونها إلى مطالب تشكل حجر الأساس في الدولة المدنية. فوجود نخب حاكمة استبدادية، تستمد شرعيتها من كفاحها من أجل الاستقلال أو الشرعية الدينية وتقديمها لخدمات عامة أو منح ريعية في مقابل التغاضي عن حق المواطنين في المشاركة السياسية وتمتعهم بالحريات العامة، أدى إلى ترسخ الحكم الاستبدادي على المستوى المؤسسي والاجتماعي، وحال دون نجاح المحاولات الشعبية للمطالبة بالديمقراطية وحكم القانون والعدالة في توزيع الموارد. فاستعانة النخب الحاكمة بالجيش وثرواتها من أجل ترسيخ حكمها، بل والتعاون والتكاتف مع نخب الدول المجاورة لترسيخ حكمها ضد الانتفاضات الشعبية، حال دون وجود بصيص أمل من أجل الوصول لتطبيق حقيقي وعملي للدولة المدنية. فهذه النخب الحاكمة التي تكونت بمباركات وتحالفات أمنية واقتصادية مع الغرب، لا يوجد ما يدفعها نحو القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية، تحقق تنمية اقتصادية قائمة على التصنيع في قطاعات مختلفة وعلى حماية المبادرات الفردية وضمان البيئة التنافسية التي تحقق المكاسب للمستثمرين، وتعمل على فتح المجال أمام المشاركة السياسية الفعالة، من خلال أحزاب متعددة لها قواعد جماهيرية، تعمل على التنافس في برامجها الانتخابية للوصول للحكم، وتمثيل ناخبيها وفقًا لمبدأ سيادة القانون.

إن التحول نحو ديمقراطية حقيقية تعلو بها مبادئ الدولة المدنية، يحتاج إلى وجود دوافع قوية لدى النخبة الحاكمة من أجل القبول بمبدأ ترك السلطة، والخضوع للمساءلة الشعبية. فعندما ننظر إلى ثورات الربيع العربي وما حدث في تبعاتها من ثورات مضادة أو حروب أهلية أو تدخلات خارجية، نرى أن ذلك قد حدث نتيجة لتمسك النخبة الحاكمة بالحكم وعدم رغبتها في التنازل عن السلطة ونقلها إلى قوى أخرى منتخبة نزولًا على مطالب الشعب. فعندما خرجت الجموع الحاشدة في كل من مصر وتونس، رغم نجاحها في الإطاحة بكل من مبارك وبن علي، إلا أنه ظلت هناك محاولات حثيثة من قبل النخب الموالية للنظامين للعودة مرة أخرى للحكم، والحفاظ على امتيازاتها السياسية والاقتصادية. وكذلك في سوريا، التي تحولت فيها المطالب الشعبية بتنحي الأسد إلى حرب أهلية طاحنة؛ نتيجة لتعنت الأسد في تحقيق مطالب شعبه، سواء في ما يتعلق بإجراء إصلاحات سياسية أو نقل السلطة بطريقة سلمية للمعارضة، ولتدخل جهات خارجية وفاعلين غير دوليين في الداخل السوري في إطار من تحالفات القوى الداعمة للنظام والمضادة له. كما أن المطالب الشعبية بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية، ومطالبة النظم الحاكمة بالتنحي، ووجهت بتعنت وعنف من قبل النظام الحاكم في ليبيا، مما أدى الى اندلاع صراعات بين مؤيديه ومعارضيه أفضت إلى تدخل قوات الحلف الأطلنطي للإطاحة بالنظام، والعمل على وقف إطلاق النار. وكذلك الانتفاضات الشعبية في كل من البحرين والسعودية وعمان انتهت بتدخل قوات عسكرية سعودية وإماراتية، واتخاذ تدابير مشتركة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي ضد الثوار وقوى الإسلام السياسي في دول الخليج ومصر واليمن وسوريا والسودان، من أجل العمل على توطيد نظم الحكم فيها ودعمها سياسيًا وماديًا دون إتاحة الفرصة لإمكانية حدوث أي تغييرات أو إصلاحات حقيقية نحو دولة مدنية.

قائمة المراجع

- العودة، سلمان. *أسئلة الثورة*. الدار البيضاء: مؤسسة قطر الندى للثقافة والإعلام والنشر، 2012.
- مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية.
- النديم لمناهضة العنف والتعذيب.
- Ben Khalifa, Ghassen. "Ten Years into the Tunisian Revolution: The Specificities and Limitations of Exceptionalism." In *The Arab Uprisings: A Decade of Struggle*, 47–65. Amsterdam: Transnational Institute and RLS North Africa, 2021.
- Dessouki, Ali. "Managing Ambivalence: Egypt's Changing Regional Environment." In *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role*, edited by Phebe Marr, 193–201. Honolulu: University Press of the Pacific, 1999.
- ———. "The New Arab Political Order: Implications for the 1980s." In *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order*, edited by Mark Kerr and Shafeeq Ghabra Yassin, 319–347. Cairo: The American University in Cairo Press, 1982.
- Hamiyeh, Ali. "Authoritarianism, Economic Liberalization, and the Roots of the 2011 Uprisings." In *The Arab Uprisings: A Decade of Struggle*, edited by Transnational Institute and RLS North Africa. Amsterdam: Transnational Institute and RLS North Africa, 2021.
- Hill, John. "[Review of the book *The Libyan Revolution and its Aftermath*, ed. by Peter Cole and Brian McQuinn]." *The Maghreb Review* 40, no. 4 (2015): 509–11.
- Hinnebusch, Raymond. "Authoritarian Persistence, Democratization Theory and the Middle East: An Overview and Critique." *Democratization* 13, no. 3 (2006): 373–395.
- ———. "Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States." *British Journal of Middle Eastern Studies* 42, no. 1 (2014): 12–30.
- ———. "Historical Sociology and the Arab Uprising." *Mediterranean Politics* 19, no. 1 (2014): 137–40.
- ———. "Introduction: Understanding the Consequences of the Arab Uprisings – Starting Points and Divergent Trajectories." *Democratization* 22, no. 2 (2015): 205–217.
- ———. "The Middle East in the World Hierarchy: Imperialism and Resistance." *Journal of International Relations and Development* 14 (2011): 213–246.

- Human Rights Watch. *Egypt: Events of 2005*. New York: Human Rights Watch, 2006.
- Kårtveit, Bård, and Maria Gabrielsen Jumbert. *Civil–Military Relations in the Middle East: A Literature Review*. Bergen: Chr. Michelsen Institute, 2014.
- Lavie, Limor. "De-Theocratizing the State? The Debate over the Civil State Model in Saudi Arabia." *Journal of Arabian Studies* 12, no. 1 (2022): 64–83.
- Magued, Shaimaa. "Authoritarianism and Virtual Regionalism: The Gulf Cooperation Council during Arab Uprisings." *Democracy and Security* 15, no. 2 (2018): 150–71.
- ———. "Marginalizing Revolutionaries in Egypt's Civil State Debate." *Peace Review* 30, no. 4 (2018): 518–26.
- ———. "Mobilization Structures and Political Change in an Authoritarian Context: The National Association for Change as a Case Study (2010–2011)." *The Journal of North African Studies* 25, no. 1 (2018): 34–52.
- Natil, Ibrahim. "Civil State in the Post–Arab Spring Countries: Tunisia, Egypt and Libya." In *The Arab Spring, Civil Society, and Innovative Activism*, edited by Cenap Çakmak, 217–231. New York: Palgrave Macmillan, 2017.
- Rishmawi, Mervat, and Tim Morris. *Overview of Civil Society in the Arab World*. Praxis Paper 20. Oxford: INTRAC, 2007.
- Samy, Yomna. "The Growth of the Military Economy in Egypt Since 2014: The Impact on Investment Dynamics and Investor Rights." *Rowaq Arabi* 30, no. 1 (2025): 74–88.